

أيدوا تطويرها وإزالة الحشو الزائد ورفضوا المساس بالثوابت الشرعية أو العقيدة الإسلامية الصحيحة

نواب لـ «الأنباء»: البنك الدولي أولوياته الاستثمار الخاص الأجنبي وليس معنياً بتعزيز قيمنا ومبادئنا وثوابتنا

وصلت إليه مسيرة التعليم في الكويت وإن كان من خلل أو قصور أو إهمال هنا وهناك وهذا لا يخلو منه أي عمل فإن الإصلاح يكون من الداخل ولا يأتي من الخارج إذ غالباً أن الإصلاح الخارجي إن وجد فإنه لا يستمر وإذا استمر فإنه يبقى نشازاً لا يتلاءم مع مجتمعنا وتقاليدنا الإسلامية الأصيلة التي شرفنا الله تعالى بها بعد أن كانت عند اليهود والنصارى والأمم السابقة ولكنهم لم يراعوها حتى رعابيتها فحرمهم الله تعالى منها قال تعالى: (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) آل عمران 164.

وفي الختام أقترح ان نقدم مناهج التربية الإسلامية في الكويت للبنك الدولي وترجمها إلى اللغات الحية ليتسم تعليمها في العالم للاستفادة منها لما حوته من مواضيع مهمة مثل: حقوق المرأة واستقرار الأسرة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وقبول الآخر والحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والتسامح في التعامل مع الآخرين وأهمية الصدق والوفاء والإخلاص واحترام خصوصية الآخرين ووبر الوالدين والإحسان إلى الجار ومساعدة الفقير وتعليم الجاهل وتوجيه الآخرين والرفق بالحيوان والعمل والإنتاج والتوكل على الله تعالى وترك التوكل وأهمية استغلال الوقت وفترة الشباب في العمل الصالح النافع للمجتمع إلى غير ذلك من القيم والمبادئ الإسلامية الأصيلة.

ومبادئ البنك الدولي لتكون أكثر عدلاً وإنسانية فانا مع هذا التعاون قلباً وقالباً ولكن إذا كان العكس وهو أن يعزز البنك الدولي قيمنا ومبادئنا وثوابتنا فهذا مرفوض رفضاً تاماً شكلاً ومضموناً. ووزار الجيران: أنا أتحدى شخصياً البنك الدولي بكافة خبراته ومستشاريه إن يأتي بقيمة واحدة فقط أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية أو اقتصادية أو سياسية لم يأت بها الإسلام قبل 14 قرناً من الزمان وإنني على ثقة تامة بأن عموم التوجيه لكل التخصصات في وزارة التربية لبي تملك من القدرات والمؤهلات ما تفوق به قدرات البنك الدولي في هذا المجال ويكفي أن تعرف طاقم الموظفين الموكل إليهم القيام بالتشراكة في تعزيز القيم وما سيرتهم الذاتية وأبحاثهم العلمية المتخصصة المحكمة حتى تتقف حقيقة على نواضع قدراتهم في هذا الجانب وعليه أقول ان إصلاح منظومة التعليم لا تكون من الخارج.

وأضاف ان مجلس المعارف الأول 1936م، وأعضاؤه هم: عبدالله حمد الصقر، يوسف بن عيسى القناعي، خليفة بن شاهين الغانم، سليمان خالد العدساني، مشعل الخضير الخالد، السيد علي السيد سليمان، مشاري حسن البدر، محمد أحمد الغانم، نصف بن يوسف النصف، أحمد خالد المشاري، سلطان إبراهيم الكليب ويوسف عبدالوهاب العدساني، جزام الله خبيرا هم من بدأوا بنسج طريق التعليم الحديث في الكويت ولهم بعد الله يرجع الفضل فيما

من جانبه، قال النائب د.عبدالرحمن الجبران إن البنك الدولي لا مجال في قاموسه لرفاهية الشعوب وهذه حقيقة تقر بها كل الشعوب التي تعاملت معه وأخرها اليونان، مبيناً ان أهداف البنك الدولي التي يسعى إليها هي إعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي تحديداً فضاء الهياكل المنصوية تحت مظلة وهي مجموعة البنك الدولي ومنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار. وأضاف ان هذه المؤسسات غير معنية بالقيم والتعزيرها وليس لها خبرات سابقة عالمياً في تعزيز قيم الشعوب يمكن اعتبارها أنموذجاً متميزاً يمكن البناء عليه كفيف تتأمل من البنك شيئاً هو في الأساس يفقده؟ وإذا كان تعاون وزارة التربية من أجل تعزيز قيم



مجاد موسى

ورحب الشايخ في تصريح لـ «الأنباء» للتعاون بين وزارة التربية والبنك الدولي لتطوير المناهج في الكويت بما فيها التربية الإسلامية مطالباً بتعزيز القيم الإسلامية والاجتماعية والابتعاد عن كل ما هو متطرف أو يزيد من الطائفية، مؤكداً على ضرورة ان يشمل التطوير تعزيز القيم الإسلامية الحقيقية وغرسها في الطالب مثل الأمانة والصدق وحسن التعامل، لافتاً إلى ضرورة إدخال التكنولوجيا في التعليم ليستفيد منه الطالب فيما بعد بالحياة العملية.



عبدالله المعيرف

تصريح لـ «الأنباء» على ثقته التامة في وزير التربية والتعليم العالي بأنه لن يلتفت لأي ضغوطات بهذا الخصوص، مشيراً إلى ان تطوير المناهج يجب ان يأتي على فاعلية مخرجات التعليم وسوق العمل. وأضاف فيصل الشايخ ان تطوير المناهج التعليمية وتخفيف العبء على الطلبة، مبيناً ان الحشو الزائد في المناهج لا يستفيد منه الطالب في مجاله التعليمي والعملية وهو احد أسباب تدني مستوى التعليم.



فارس العتيبي

المعملية التعليمية إلى الطريق النجاح وهي تدفع في النهاية إلى تنمية المهارات الطلاب والتي تعكس إيجاباً على مستواهم التعليمي في المستقبل. وأضاف موسى نحن ضد ونعارض بشدة حول قضية تغيير المناهج أو إضافات فيها. وقال النائب فارس العتيبي لا نقبل ان تمس ثوابتنا الشرعية وعقيدتنا الصحيحة في ضوء هذا التطوير للمناهج ونحن سنتابع هذا الأمر. وأضاف العتيبي في



د.عبدالرحمن الجبران

الجبران: أتحدى أن يأتي البنك بقيمة واحدة أخلاقية

موسى: نؤيد تطوير المناهج ونرفض التغيير أو الإضافات

العتيبي: لا نقبل أن تمس ثوابتنا الشرعية أو عقيدتنا الصحيحة

العتيبي: لا نقبل أن تمس ثوابتنا الشرعية أو عقيدتنا الصحيحة

الأنصاري: المناهج بحاجة إلى «نفضة» شاملة وفق أسس علمية

الأنصاري: المناهج بحاجة إلى «نفضة» شاملة وفق أسس علمية

الأنصاري: المناهج بحاجة إلى «نفضة» شاملة وفق أسس علمية

الأنصاري: المناهج بحاجة إلى «نفضة» شاملة وفق أسس علمية



راكان النصف

النصف: نرفض تعديل مدد الحبس الاحتياطي عبر مراسيم ضرورة

الاحتياطي لمدة سنة بعد ذاته مرفوض وغير مقبول، وهو تشريع لعقوبة دون محاكمة، مؤكداً ان الدستور في مادته 34 «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع...»، وما الحبس الاحتياطي بالبدل التي تريد إقرارها الحكومة سوى إدانة مسبقة.

محاكمة. وقال النائب النصف في تصريح صحافي إن الحكومة ملزمة بإتباع الإجراءات الدستورية في تقديم تعديلاتها على قانون الجزاء لا أن تخلق سوابق جديدة في تكيف معنى الضرورة في قضايا يمكن بحثها خلال دور الانعقاد المقبل. وأوضح النائب النصف أن تعديل الحبس

«تطويرها»، فنجد أن الوزارة تعمل من خلال لجنتها، دون الرجوع أو التعاون مع المركز الوطني لتطوير التعليم، وعلى سبيل المثال تجزئة مناهج المرحلة الابتدائية، مضيفاً: «الصحبة الأكبر من وراء ذلك هم المعلمون الذين لا يستطيعون مواكبة المناهج الجديدة لصعوبتها وعدم فهمهم لها». وتساءل الأنصاري: «من هم فريق البنك الدولي العامل في الكويت من أجل تطوير مناهجنا؟» قائلًا: «هم عبارة عن مديري مدارس جاءوا ليقلعوا

أكد أمين صندوق جمعية المعلمين الكويتية خالد الأنصاري ان تطوير المناهج في وزارة التربية يحتاج إلى رؤية استراتيجية وخطة زمنية مدروسة وفق أسس علمية وتربوية، لافتاً إلى ان أي تطوير لا بد من الرجوع فيه إلى أهل الميدان، للمشاركة في أسس الدائم الأساسية لأي منهج تعليمي. وقال الأنصاري في تصريح لـ «الأنباء» ان هناك أخطاء فادحة ترتكب بحق المناهج تحت مسمى

الفضل يقترح تكريم الفنانين المهنا والمرطة تخليداً لذكراهما

وقال الفضل في شرح اقتراحه ان وزير الإعلام قد قام مؤخراً بإصدار قرار يعتبر تاريخياً على المستوى العام وعلى المستوى الشخصي لدى الفنانين فيما يتعلق بإطلاق اسم الفنان الكبير عبدالحسين عبدالرضا على مسرح السالمية تكريماً لمسيرته هذا الفنان الكبير وتاريخه الحافل في مختلف المهرجانات المحلية والخارجية.

تقدم النائب نبيل الفضل باقتراح برغبة طالب فيه بان تقوم وزارة الإعلام بتكريم وتخليد ذكرى كل من الراحلة عودة المهنا والراحلة عائشة المرطة تكريماً وتقديراً لذكراهما وهذا أقل ما يمكن عمله لمن خدم الفن الكويتي الأصيل، كما اقترح ان تعتمد وزارة الإعلام إطلاق أسماء الفنانين الكويتيين من أصحاب العطاء على مبانيها ومواقعها.



نبيل الفضل

«الأغلبية» ترفض تعديل مدة الحبس الاحتياطي: انتهاك لحريات وحقوق المواطنين

الحكومية المناهضة لحريات المواطنين وحقوقهم مع ممارسات مخالفة للقانون تجاه زميلنا النائب مسلم البراك نطالب بوقفها فوراً ووقف التعاملين عليها وتقديمهم للمحاسبة. ختاماً، فإنه من المعبى أن تأتي هذه المراسمات - مصحوبة بتصريح وزيارة مستفزة - في وقت أحوال ما تكون فيه لتغليب الحكمة والراي الرشيد وصالح الكويت ووحدة الكويتيين على غيرها من أهواء ونزوات. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

هذا التوجه الحكومي المقلق باتجاه تمديد مدد الحبس دون اتهام والحبس على ذم قضايا متداولة وتقليص ضمانات الدفاع المقررة بالدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن اعتزام إصدار التعديل التشريعي بمرسوم ضرورة لسه قوة القانون، تؤكد صواب مخاوفنا من التوسع في مراسيم بقوانين، وبيئنا في أكثر من موقف خطورة مخالفة الضوابط الدقيقة الواردة في المادة 71 الاستثنائية من الدستور. وتتزامن هذه التوجهات

أمام جهات التحقيق 21 يوماً بدلاً من 96 ساعة كما هي في القانون القائم حالياً. ونستذكر باعتزاز كون القانون رقم 3 لسنة 2012 قد صدر من مجلس الأمة المنتخب في 2 فبراير 2012 ليبيد مخاوف المواطنين من انتهاك بعض رجال الأمن لحريات وحقوق المتهمين وازدياد حالات البحث الملقاة بحجج جرعات زائدة حينها وممارسات تعذيب وصلت لأروقة المحاكم وأساءت لمكانة وطننا العزيز إقليمياً ودولياً. وعليه نهيى بالشعب الكويتي الى التحرك ضد

أصدرت كتلة الأغلبية بياناً صحافياً في شأن عدد من القضايا المحلية، لجدد نصح كالتالي: لقد تلقينا بكثير من الاستياء التصريحات عن نية الحكومة إصدار مرسوم ضرورة يعطل القانون رقم 3 لسنة 2012 القاضي بتقليص مدد الحبس الاحتياطي وزيادة ضمانات المتهمين أمام جهات التحقيق. حيث ذكر في الصحف المحلية أن مرسوم الضرورة المزمع صدوره سيمد فترة الحبس الاحتياطي أمام جهات الأمن لتكون 4 أيام بدلاً من 48 ساعة وجعلها

مخاوف من التوسع في المراسيم بقوانين ومخالفة ضوابط المادة 71 من الدستور

التحالف الوطني: إصدار مرسوم ضرورة لتعديل قانون الجزاء بشأن الحبس الاحتياطي مخالفة دستورية صريحة

وأوضح أنه لا توجد أي مبررات تدفع الحكومة إلى تقديم مثل هذه التعديلات التي تصل فيها مدة الحبس الاحتياطي إلى سنة كاملة، مؤكداً أن هذا التعديل ما هو إلا انتهاك لحريات الإنسان، داعياً النواب إلى اتخاذ موقف صارم تجاه تلك التعديلات، التي يكون ظاهرها حفظ الأمن وباطنها تحويل الكويت إلى سجن كبير.

لا تنطبق على تعديلات «الحبس الاحتياطي»، مذكرة بحكم المحكمة الدستورية الذي أبطل مرسوم ضرورة لجنة الانتخابات العليا وما تبعه من إبطال مجلس الأمة ديسمبر 2012، محذراً في الوقت نفسه من أن مرسوم «الحبس الاحتياطي» سيكون عرضة للطعن الدستوري، وذلك قد يترتب عليه انعكاسات على سير التحقيقات.

الماضي إذا كانت ترى فيه ضرورة كما فعلت بقانون فحص الحمض النووي، كما أن بإمكان الحكومة الدعوة إلى دور انعقاد غير عادي لمناقشة التعديلات، كما نصت على ذلك المادة 88 من الدستور. وقال الصايغ، في تصريح صحافي، إن مراسيم الضرورة ضوابط حددتها المحكمة الدستورية في أكثر من حكم وتفسير، وهي ضوابط



بشار الصايغ

أكد الأمين العام للتحالف الوطني الديموقراطي بشار الصايغ أن إصدار مرسوم ضرورة لتعديل قانون الجزاء فيما يتعلق بمدد الحبس الاحتياطي يشكل مخالفة دستورية صريحة للمادة 71 من الدستور، إذ إن مثل هذا التعديل لا يحمل صفة الضرورة مادام مجلس الأمة قائماً، وكان بإمكان الحكومة تقديمه إلى المجلس في دور الانعقاد

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والاسكان
الموارد المائية والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه
المجلس الوزاري العربي لعام 2016

جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه لعام 2016
موضوعها: الإدارة الذكية للموارد المائية

تعلن جامعة الدول العربية (الأمانة العامة للجامعة، إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) عن فتح باب الترشيح لجائزة المجلس الوزاري العربي للمياه لعام 2016

قيمة الجائزة:
- الجائزة الأولى 20 ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.
- الجائزة الثانية 15 ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.
- الجائزة الثالثة 10 آلاف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.

الترشيح للجائزة:
يتقدم المرشح بعمل في موضوع الجائزة يكون في شكل دراسة علمية أو عمل تطبيقي أو ابتكار تكنولوجي رائد يتسم بالأصالة والتميز مع المساهمة في الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها إلى جانب ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة.
- لا يكون العمل المقدم جزءاً من دراسات عليا، أو سبق نيل جائزة عنه من جهة أخرى.
- ضرورة توفير براءة الاختراع من الجهة المعنية في دولة المرشح إذا كان العمل المقدم يتضمن اختراعاً.
- لا يجوز للعاملين في جامعة الدول العربية ومؤسساتها التقدم للجائزة.

معلومات ملف الترشيح:
يقدم المرشح مذكرة توضيحية من خمس نسخ واضحة ومطبوعة لا تزيد عن 20 صفحة تحدد طبيعة العمل المرشح للجائزة، الهدف منه، وطريقة تنفيذه، وغير ذلك من البيانات والمعلومات المفيدة التي تتيح التعرف على أبعاده وأن تشمل السيرة الذاتية لبذرة مختصرة عن أعماله ودراساته وأبحاثه.
ملف الترشيح لا يرد لصاحبه.

الموعد النهائي لتلقي جامعة الدول العربية الترشيحات حتى 2016/01/30

ويزيد من المعلومات، يرجى الاتصال
بجامعة الدول العربية، إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
فاكس: 0020225740331 - 0020225761017
هاتف: 0020225750511 داخلي: 3645 - 3630
بريد الكتروني: yasmin_teime@hotmail.com
ملاحظة: مطبوعة حول موضوع الجائزة على الموقع www.lasportal.org